

خامساً:

• القياس

• الاستحسان

• المصالح المرسلة

obeikandi.com

القياس

• تعريفه:

القياس هو مساواة فرع بأصل في حكمه لمشابهته له في علة هذا الحكم^(١) فالقرآن نص على أنه ﴿إِذَا تَوَدَّى لِّلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]. فالبيع مكروه وقت النداء لصلاة الجمعة، فقياس العلماء كل أنواع المعاملات والأشغال الأخرى على البيع لأنها كلها تشترك في شغل المسلمين عن الصلاة.

ومن أمثلة القياس التي أجراها الرسول ﷺ ما روى أن عمر قال له: صنعت اليوم يارسول الله أمراً عظيماً؛ قبلت وأنا صائم، فقال له رسول الله ﷺ أرأيت لو تمضمضت بماء وأنت صائم؟ فقال عمر: لا بأس بذلك. فقال الرسول: فصم. فهنا قاس ﷺ القبلة التي هي وسيلة للجماع بوضع الماء في الفم الذي هو وسيلة للشرب، فكما أن وضع الماء في الفم لا يفطر الصائم وإنما يفطره الشرب، فكذلك القبلة لا تقطر وإنما يفطر الجماع نفسه.

• وأركان القياس أربعة:

- ١- الأصل الذي ورد النص على حكمه والذي يقاس عليه.
- ٢- الفرع المطلوب معرفة حكمه بطريق القياس.
- ٣- الحكم الشرعي الذي يراد إثباته للفرع.
- ٤- العلة المشتركة بين الأصل والفرع التي بسببها يؤخذ حكم الأصل للفرع.

• شروط القياس:

شروط القياس بعضها يتصل بالأصل وبعضها يتصل بالفرع.

• ومن شروط الأصل:

- ١ - أن يكون له علة يدركها العقل.

(١) الماوردي: الأحكام السلطانية ص ٥٤ .

ب- أن توجد تلك العلة في شيء آخر.

ولكن إذا لم يدرك العقل علته فلا يقاس عليه، مثل تخصيص الرسول خزيمة بقبول شهادته وحده دون أن يكون معه شاهد آخر، فلا يقاس على هذا لأنه لم يفهم له علة.

ج- ألا يكون الأصل ثابتاً بقياس بل بنص أو إجماع لأن الثابت بقياس لا يحتمل أن يقاس عليه.

• ومن شروط الفرع:

أ- أن تكون علة الأصل موجودة فيه.

ب- ألا يثبت له وصف آخر يوجب له غير ذلك الحكم إلحاقاً بأصل آخر أقرب إليه، إذ لا يمكن أن نأخذ بالمرجوح مع وجود الراجح.

• حجية القياس:

قال الجمهور بالقياس واعتبره مرجعاً من مراجع التشريع، ورده بعض العلماء وأوردوا لذلك بعض أدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ فالله حدد المرجع بالقرآن، وبالرسول في حياته وسنته بعد مماته ولم يذكر القياس.

٢- إن الأقيسة تتعارض ويناقض بعضها بعضاً فكيف تكون مرجعاً؟

ورد الجمهور بأن الآية ليس فيها ما يمنع القياس، بل إن قوله تعالى: "فردوه" تفيد التصرف المعطى للناس، وأما تعارض الأقيسة فيأتي من المبالغة فيها وعدم الدقة.

وهناك قوم أجازوا القياس إذا كانت علة الحكم في الأصل قد نص عليها، أو إذا كان حكم المسكوت عنه أولى من المذكور، فقد قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ مِمَّا أَتَىٰ﴾ فمن باب أولى يحرم ضربهما.

أما حجة الجمهور في القول بالقياس فهو عدم وجود النصوص القرآنية والأحاديث التي تفي بالحوادث غير المتناهية، فلا بد من الاعتماد على ما عرف من قواعد الدين العامة، وفهم أسرار تشريعه، وحمل الشيء الذي لم يرد له حكم على نظيره الذي ورد له حكم.

• استخدام الرسول ﷺ للقياس:

أورد الجمهور مجموعة من الفتاوى التى قدمها الرسول مستعملاً فيها القياس كقوله للمرأة التى سألتها: "إن أمى نذرت أن تحج ثم ماتت قبل أن تفى بنذرهما فهل أحج عنها؟ إذ كان الجواب: نعم حجى عنها: أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته؟ قالت: نعم: فقال: اقضوا حق الله فإن حق الله أولى بالوفاء".

• استخدام عمر بن الخطاب للقياس:

وقد جاء فى رسالة عمر بن الخطاب إلى أبى موسى الأشعرى: الفهم الفهم فيما تلجج فى صدرك مما ليس فى كتاب ولا سنة: ثم اعرف الأشياء والأمثال فقس الأمور عند ذلك.

ومن القياس الذى جرى فى عهد عمر ما روى أنه رفعت له قصة رجل قتله شخصان فتردد عمر أيقتل الكثير بالواحد؟ واستشار فى ذلك. فقال على: أرأيت لو أن نفراً اشتركوا فى سرقة جزور كل منهم أخذ عضواً، أكنت قاطعهم؟ قال عمر: نعم. قال على: فهذا مثله. فعمل عمر برأى على وأمر بقتلها.

• استخدام على بن أبى طالب للقياس:

سئل على عن عقوبة شارب الخمر فأجرى قياساً قال فيه: من شرب سكر ومن سكر هذى، ومن هذى افترى وقذف، فأرى عليه حد القذف وهو ثمانون جلدة فأخذ بذلك عمر بن الخطاب^(١).

• القياس وأئمة المذاهب الأربعة:

ظل القياس مستعملاً حتى ظهرت المذاهب الأربعة ووافق أئمتها عليه واتخذوه أصلاً من أصول التشريع، ولكن أحمد بن حنبل استعمله بحرص وعند الضرورة، وأسرف الأحناف فى اتباعه، ولكن المالكية والشافعية كانوا معتدلين فى استعمال القياس، فلم يسرفوا كما أسرف الأحناف ولم يرهبوا العمل به كما فعل الحنابلة وسننتاول هذا فيما بعد.

* * *

(١) الماوردى: الأحكام السلطانية ص ١٩٩.

الاستحسان

• ما المراد بالاستحسان؟

قيل إن الاستحسان هو ما يميل إليه المجتهد من غير دليل، فقد يميل المجتهد عن القياس إلى جانب آخر يقع في روعه أنه أحسن من القياس وبحس بقبوله دون مرجع آخر .

وقد فهم الشافعية أن الأحناف يستعملون الاستحسان بهذا المعنى، ولذلك هاجمه الإمام الشافعي ورفضه وقال عنه: من استحسّن فقد شرع. مع أن المشرع هو الله وحده ورسوله، وما عدا ذلك من قياس أو إجماع فهو تابع لتشريع القرآن أو الحديث.

ولكن الحقيقة أن التعريف الذي يقول به الأحناف للاستحسان يقرب الهوة بين المذاهب الثلاثة التي قالت به وبين الشافعية الذين رفضوه، وذلك التعريف هو كالاتي:

الاستحسان: هو العدول عن قياس ظاهر جلى إلى قياس غير ظاهر أو إلى عرف شائع، وقد قال الشافعي بالقياس من هذا النوع، فقال في السارق إذا أخرج يده اليسرى بدل اليمنى فقطعت؛ القياس أن تقطع يمناه والاستحسان ألا تقطع.

ومن صور الاستحسان:

السلم: وهو بيع شيء أجل معدوم بثمن عاجل معلوم، فكان القياس عدم جوازه ولكنه أجاز استحسانا.

الاستصناع: وهو أن تتعاقد مع صانع ليعمل لك رداء أو أثاثا، فالتعاقد على شيء معدوم ولكنه جاز لجريان العرف به استحسانا.

فالاستحسان بهذا المعنى: هو ترك القياس على أصل معين للرجوع إلى الأصول العامة (لا ضرر ولا ضرار) التي كان يعتمد عليها الرأي من قبل أو للرجوع إلى أصل آخر كالعرف.

المصالح المرسلة

المصالح المرسلة: هي كل مصلحة لم يرد فيها نص يدعو لأعتبارها أو عدم اعتبارها، وفي اعتبارها جلب نفع أو دفع ضرر .

وقد عرفها الإمام الغزالي بأنها: "المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم. فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة.

والفرق بينها وبين الاستحسان، أن الاستحسان عدول عن قياس معين بخلاف المصالح المرسلة فلا يوجد قياس يوجهها توجيهها خاصا.

والذي يقول المصالح المرسلة هو الإمام مالك ويضع لها شروطا ثلاثة هي:

١- ألا تتنافى أصلا من أصول الشرع ولا دليلا من أدلته.

٢- أن تكون ضرورية للناس مفيدة لهم أو رافعة ضررا عنهم.

٣- ألا تمس العبادات لأن أغلب العبادات كما يقول أبو إسحاق الشاطبي^(١) لا يعقل لها معنى على التفصيل.

ومن أمثلة المصالح المرسلة:

١- جمع القرآن وكتابه إذ ليس هناك دليل يمنع من ذلك، ولا دليل يحث عليه، وفي جمع القرآن خير للمسلمين ورعاية لمصلحتهم.

٢- جواز أن يفرض الإمام العادل على الأغنياء من المال ما لا بد منه لتكثير الجند وإعداد السلاح وحماية البلاد.

٣- سجن المتهم حتى لا يفر.

ويدخل بعض العلماء في المصالح المرسلة تلك الأشياء التي ورد فيها ظاهر نص، ولكن روح الإسلام توحى بضرورة تأويل ذلك النص لأنه نزل في حالة معينة، ومن أمثلة ذلك ما سبق أن ذكرناه عن عمر أنه منع إعطاء المؤلف قلوبهم

(١) الاعتصام ج ٢ ص ١١٠ - ١١٤.

ما كانوا يأخذونه فى عهد الرسول بعد أن قوى الإسلام واشتد، وأنه أوقف تنفيذ حد السرقة فى عام المجاعة، وأبقى أرض العراق فى أيدي أهلها.

ومن ذلك فى العهد الحاضر ما يفتى به بعض العلماء من عدم زواج المسلمين فى دولة يحتلها الأجانب من فتاة كتابية من رعايا الدولة الغاصبة لأن هذا الزواج قد يؤثر على الزوج فيقلل كفاحه ضد الغاصبين، كما أنه سينتج أولادا تضعف أو تنعدم فيهم روح المقاومة ضد أهل أهم وذويها.

* * *